

BANQUE TUNISIENNE DE SOLIDARITÉ



البنك التونسي للتضامن



التقرير السنوي

2022

الفهرس

3	تقديم البنك
8	توزيع رأس المال وحقوق الإقتراع
9	الظرف العام
11	الجزء الأول: التمويل
12	الحصيلة الاجمالية
12	I- تمويل المشاريع الصغرى
27	II- منظومة القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات
33	III- الصيرفة الاسلامية
34	IV- نشاط الاستغلال البنكي
39	الجزء الثاني: الإستخلاصات
40	I- إستخلاصات قروض المشاريع الصغرى
45	II- إستخلاصات منظومة القروض الصغيرة
47	الجزء الثالث: الأنشطة المساندة
48	I- التنظيم والنظام المعلوماتي
49	II- التهيئة و التجهيز
49	III- الإنتدابات والتكوين
51	IV- الإعلام والإشهار
51	V- الموازنة الإجتماعية

تقديم البنك

22 ديسمبر 1997

60 000 000 دينار

56 شارع محمد الخامس 1002 تونس البلقيدير

69,27%

بنك شامل بمفهوم القانون عدد 48 لسنة 2016 بتاريخ 11

جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية

28 فرع تجاري

309

- تمويل المشاريع والمؤسسات الصغرى
- نشاط الاستغلال البنكي
- الصيرفة الإسلامية
- تمويل جمعيات القروض الصغيرة

71 844 040

71 891 542

www.bts.com.tn

bts@bts.com.tn

0614662X

614662 X A M 000

تاريخ التأسيس:

رأس المال:

المقر الاجتماعي:

المساهمة العمومية في رأس المال:

الغرض الاجتماعي:

عدد الفروع:

عدد الموظفين:

نشاط التمويل:

الهاتف:

الفاكس:

موقع الواب:

البريد الإلكتروني:

السجل الوطني للمؤسسات:

المعرف الجبائي:

حوكمة البنك

مجلس الإدارة		
المدة النيابية	الهيكل الممثل	الصفة/الاسم واللقب
2024-2022	وزارة المالية	رئيسة مجلس الإدارة السيدة نجلاء بن عبد الله
2023-2021	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	أعضاء مجلس الإدارة السيد عماد التركي
2024-2022	وزارة التشغيل والتكوين المهني	السيد عبد القادر الجمالي
2024-2022	وزارة المالية	السيدة إيمان الكوكي
2024-2022	وزارة الاقتصاد والتخطيط	السيد علية بالشيخ
2023-2021	وكالة النهوض بالصناعة والتجديد	السيد كمال الورفلي
2022-2020	ممثل صغار المساهمين	السيد رضا الخلفاوي
2023-2021	رئيس لجنة المخاطر (مستقل)	السيد يوسف العيداني
2022-2020	رئيس لجنة التدقيق (مستقل)	السيد المولدي الزيان
		مراقب الدولة السيد هاني الحاج فرج
2024-2022		مراقبو الحسابات السيد ناجي الحاجي مكتب (CNW)
2024-2022		السيدة نادرة الجلاصي سمار مكتب (SNJ)
الإدارة العامة		
	المدير العام المساعد السيد لطفي الوهبي	المدير العام السيد خليفة السبوعي

اللجان والهيكل المنبثقة عن مجلس الإدارة:

طبقا للقوانين الجاري بها العمل وخاصة القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، ومنشور البنك المركزي عدد 05-2021 الصادر بتاريخ 19 اوت 2021 حول إطار الحوكمة بالبنوك والمؤسسات المالية تتولى هذه اللجان تدعيم نشاط مجلس الإدارة في مجال إتخاذ القرارات المتصلة بالتمويل والتصرف في المخاطر ومراقبة مختلف أوجه التصرف بالبنك، وتتكون من اللجان التالية:

لجنة التدقيق

- تتمثل مهمتها في مساعدة المجلس على وضع منظومة مراقبة داخلية ناجعة وتتولى بالخصوص:
- التأكد من جودة وملاءمة نظام إنتاج المعلومات المالية وتناسق أنظمة قياس ومراقبة المخاطر،
- مراقبة تطبيق المبادئ والممارسات المحاسبية للبنك،
- متابعة حسن سير المراقبة الداخلية واقتراح إجراءات تصحيحية والتأكد من تنفيذها،
- مراجعة أهم تقارير المراقبة الداخلية والبيانات المالية قبل إحالتها إلى البنك المركزي التونسي،
- إبداء الرأي للمجلس حول التقرير السنوي والقوائم المالية،
- متابعة نشاط هيكل التدقيق الداخلي وعند الاقتضاء باقي الهياكل المكلفة بمهام رقابية وإبداء الرأي للمجلس حول تعيين المسؤول عن هيكل التدقيق الداخلي وترقيته وتأجيله،
- اقتراح تسمية أو عزل مراقب أو مراقبي الحسابات وإبداء الرأي في برامج المراقبة ونتائجها.

لجنة المخاطر

- تتمثل مهمتها في مساعدة المجلس على القيام بمسؤولياته فيما يخص التصرف ومراقبة المخاطر والالتزام بالمعايير المعمول بها وذلك من خلال:
- وضع وتحيين استراتيجية التصرف في جميع المخاطر وحدودها العملية،

- المصادقة على نظام قياس ومراقبة المخاطر،
- مراقبة احترام الإدارة العامة لسياسة قبول المخاطر التي تم وضعها،
- تحليل ومراقبة تعرض البنك للمخاطر، ولا سيما مخاطر القروض والسوق والسيولة والتشغيلية،
- دراسة المخاطر الناتجة عن القرارات الاستراتيجية لمجلس الادارة،
- المصادقة على مخطط تواصل النشاط،
- تعيين المسؤول عن هيكل إدارة المخاطر

لجنة التعيينات والتأجير

تتمثل مهمتها في مساعدة المجلس بالخصوص في:

- وضع سياسة التعيين والتأجير،
- وضع سياسة تعويض المسيرين والإطارات العليا والإنتدابات،
- تصوّر ومتابعة سياسة تعيين أعضاء مجلس الادارة واللجان والادارة العامة وهيكل الرقابة،
- وضع منهجية تقييم عمل مجلس الادارة واللجان المنبثقة عنه،
- إدارة وضعيات تضارب المصالح.

الهيكل الدائم لمراقبة الامتثال

يتولى هذا الهيكل خاصة:

- ضمان تنفيذ البنك لالتزاماته القانونية واحترامه للممارسات السليمة والمواثيق المهنية والأخلاقية؛
- تشخيص وتحديد مخاطر عدم الامتثال وتقييم آثارها على نشاط البنك،
- رفع تقارير إلى مجلس الإدارة تتضمن مقترحات حول التدابير الكفيلة بالتحكم في مخاطر عدم الإمتثال ومعالجتها،
- تقديم المساعدة لفائدة مصالح البنك بما يضمن الإمتثال للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل والممارسات السليمة والمواثيق المهنية والأخلاقية.

لجنة تأجير رئيس مجلس الإدارة والمدير العام

تتولى هذه اللجنة:

- إقتراح نظام تأجير المدير العام وتحديد العناصر المكونة له،
- إقتراح مقدار منحة الحضور المخولة لرئيس مجلس الإدارة.

اللجنة الداخلية لمراقبة الصفقات

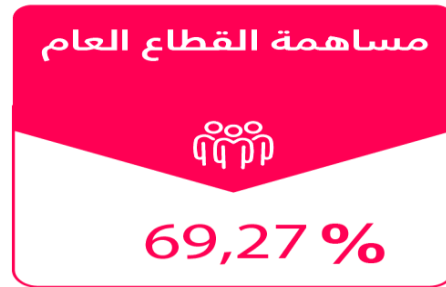
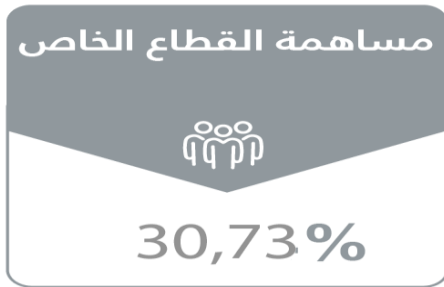
تتولى هذه اللجنة خاصة:

- التثبت من مدى إحترام إجراءات المنافسة،
- المصادقة على إسناد الصفقات،
- التثبت من شفافية إجراءات تمرير وإسناد الصفقات،
- النظر في مقبولية الشروط الإدارية والمالية والتقنية.

توزيع رأس المال وحقوق الإقتراع

في 31 ديسمبر 2022

المساهمون	عدد الأسهم	المبلغ (د)	%
مساهمة القطاع العام	4 155 962	41 559 620	69,27
الدولة التونسية	3 550 933	35 509 330	59,18
المؤسسات العمومية	605 029	6 050 290	10,08
مساهمة القطاع الخاص	1 844 038	18 440 380	30,73
المجموع	6 000 000	60 000 000	100,00



الظرف العام

عرف الاقتصاد العالمي في سنة 2022 صعوبات كبيرة جراء تواصل تداعيات أزمة كوفيد 19 وإندلاع الحرب الروسية الأوكرانية التي زادت في تعقيد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم وبخاصة البلدان النامية ومنخفضة الدخل بشكل أكبر.

وحسب آخر البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي حول الأفاق الاقتصادية العالمية، من المتوقع أن يتباطئ نمو الاقتصاد العالمي إلى 3,4% في سنة 2022 مقابل 6,2% سنة 2021 بالإضافة إلى تواصل ارتفاع مستويات التضخم وما تبعه من زعزعة للأمن الغذائي العالمي، علاوة عن ارتفاع مخاطر المديونية وإشتداد شروط التمويل على خلفية تشديد السياسات النقدية في البلدان المتقدمة بهدف المحافظة على استقرار الأسعار.

وقد ألفت هذه التطورات غير الملائمة بضلالها على الصعيد الوطني حيث زادت في تعميق حدة الأوضاع على المستوى الاقتصادي والمالي والاجتماعي ككل، فقد سجل الاقتصاد التونسي معدل نمو بنسبة 2,4% في سنة 2022 وإن تجاوز التقديرات الأولية لنفس السنة (2,2%)، فإنه يبقى دون إنجازات سنة 2021 (3,4%)، حيث شهد عدد من القطاعات الاقتصادية تراجعاً في وتيرة النمو كقطاع الطاقة والمناجم (-3,6%) والبناء والتشييد (-9,9%) مقابل ارتفاع معتدل في نسب النمو في قطاع الفلاحة (2%) والخدمات (3,3%) والصناعة (2,5%).

ومع ضعف النمو إرتفع التضخم ليلعب مستويات قياسية بـ 10,1% في موفى سنة 2022 مقابل 6,4% في موفى سنة 2021 ليخلق حالة من الركود التضخمي « stagflation » أدت إلى تزايد الضغوطات على التوازنات المالية الكبرى والمقدرة الشرائية للمواطن وكذلك على ديناميكية سوق الشغل رغم إنخفاض نسبة البطالة بنقطة من 16,2% في نهاية سنة 2021 إلى 15,2% في أواخر سنة 2022 ، ما يفسر تفاقم ظاهرة الهجرة المنظمة وغير المنظمة على حد سواء.

ولمواجهة التحديات المطروحة إتخذت الحكومة عديد التدابير للتقليص من حدة الأوضاع وإسترجاع حركية النشاط الاقتصادي والإستثمار وخلق فرص جديدة للتشغيل والحفاظ على الإستقرار الإجتماعي.

وفي هذا الإطار، لعب القطاع المالي دوراً هاماً في المحافظة على تمويل مختلف الأعوان الإقتصاديين بالرغم من تزايد شح السيولة وإرتفاع المخاطر على الإستقرار المالي ما دفع البنك المركزي إلى تقييد توزيع الأرباح على مستوى المؤسسات المصرفية، هذا إلى جانب تشديد شروط الإقتراض في علاقة بإرتفاع نسب الفائدة المديرية للبنك المركزي لكبح جماح الأسعار وتجنب المزيد من إنزلاق قيمة الدينار. وبصفة أخص وفي مجال التمويل الصغير تم خلال سنة 2022 إقرار جملة من الإجراءات الهامة ذات طابع إقتصادي وإجتماعي في علاقة بتمويل المشاريع الصغرى عن طريق البنك التونسي للتضامن من أبرزها:

● تخصيص 25 م د لمساعدة أصحاب المشاريع المتضررة من جائحة كورونا " Soutien " TPE COVID LF 2022

● إعادة جدولة القروض المسندة للباعثين الممولين في إطار برامج "جيل جديد من الباعثين" والتخلي عن توظيف فوائد تأخير على الديون المتخلدة بدمتهم مع تمكينهم من قروض إستغلال في شكل أموال متداولة بسقف 10 أ د للقروض الواحد.

● دعم أصحاب المشاريع الصغرى بقروض المال المتداول لتمكينهم من إستعادة نشاطهم.

وسيتواصل هذا الدعم الموصول للمؤسسات وأصحاب المشاريع الصغرى وفق مقاربة جديدة للإدماج المالي ستتجسد عبر تنفيذ الاستراتيجية الجديدة للبنك التونسي للتضامن خلال السنوات القادمة.

الجزء الأول

التمويل

الحصيلة الإجمالية

سجل نشاط البنك خلال سنة 2022 تطوراً ملحوظاً في نسق نشاط تمويل المشاريع الصغرى والقروض الصغيرة بنسبة ناهزت 17,7% من حجم الإستثمارات و12,5% من حجم القروض و 2% من عدد القروض المسندة مقارنة بسنة 2021، كما بيّنه الجدول التالي:

نسبة التطور (%)	2022	2021		
3,8	15 488	14 914	العدد	المشاريع الصغرى
15,9	177,4	153,1	حجم القروض (م د)	
22,5	246,3	201,0	حجم الإستثمارات (م د)	
1,2	41 402	40 901	العدد	القروض الصغيرة الممولة
6,7	95,187	89,2	حجم القروض (م د)	عن طريق الجمعيات
1,9	56 890	55 815	العدد	المجموع
12,5	272,6	242,3	حجم القروض (م د)	
17,7	341,5	290,2	حجم الإستثمارات (م د)	

1- تمويل المشاريع الصغرى

1-1- حصيلة تمويلات المشاريع الصغرى

- عدد المصادقات: 15 488 قرض
- مبلغ القروض: 177,365 م د
- كلفة الاستثمارات: 246,254 م د

سجّلت سنة 2022 إرتفاعا قياسيا في عدد القروض المسندة من قبل البنك بتجاوزها 15 ألف

قرض، وهو مستوى إستثنائي في عدد القروض تمّ تحقيقه لأوّل مرّة منذ إحداث البنك.

ويعود هذا الإرتفاع إلى الجهود التي بذلها البنك في معاضدة الباعثين الصغار في تمويل مشاريعهم وكذلك

تنفيذ برامج تمويل جديدة خصوصا بعد جائحة "كورونا".

ومن المنتظر أن تساهم قروض الإستثمار المسندة خلال سنة 2022 (دون اعتبار القروض الممنوحة في

إطار مجابهة جائحة "كورونا") في إحداث ما يزيد عن 16 ألف موطن شغل.

2- أهم برامج التمويل خلال سنة 2022

1-2 برنامج " Soutien TPE COVID LF 2022 "

يتمثل البرنامج في إسناد قروض بالشراكة مع وزارة التشغيل والتكوين المهني لمساعدة أصحاب

المشاريع والمهّن الصغرى في الأنشطة الإقتصادية التي تلاقي صعوبات ظرفية جراء جائحة "كورونا"

حسب الخصائص التالية:

- سقف القروض	:	5 آلاف دينار
- مدة السداد	:	4 سنوات
- مدّة الامهال	:	سنة واحدة
- نسبة الفائدة	:	0%
- الشريحة المعنية	:	الأشخاص الطبيعيون من أصحاب المشاريع الصغرى المتضررون من جائحة كورونا باستثناء المنتفعون سابقا ببرامج مماثلة عن طريق البنك.

• الإنجازات

- عدد القروض: 5 112 قرض
- مبلغ القروض: 23,909 م د

2-2 برنامج رائدات

يتمثل البرنامج في خطة تمويل يتصرف فيه البنك بالشراكة مع وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن لفائدة النساء لدفع المبادرة الاقتصادية لبعث مشاريع ومؤسسات صغيرة.

ويتدخل البرنامج من خلال:

✓ تمويل مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر بكلفة لا تتجاوز 10 أ د في شكل اعتماد واجب إرجاعه دون تمويل ذاتي ودون فائض.

✓ المساهمة في تمويل مؤسسات صغيرة التي لها كلفة بين 10 و 150 أ د بدون اشتراط تمويل ذاتي

من الباعثة، في شكل قرض مساهمة بنسبة 20 % من كلفة الإستثمار و80% في شكل قرض على موارد البنك.

• الإنجازات:

- عدد القروض: 1041 قرض
- كلفة الاستثمارات: 8,972 م.د

2-3 برنامج "جيل جديد من الباعثين"

يتمثل البرنامج في خطوط تمويل يتصرف فيها البنك بالشراكة مع وزارة التشغيل والتكوين المهني لبعث مقاولات صغرى من قبل حاملي الشهادات العليا في مجالات صيانة وتعهّد الطرقات والمنشآت والتجهيزات الإعلامية.

وقد تولى البنك والوزارة إمضاء ملاحق إتفاقيات للبرنامج المذكور بتاريخ 18 مارس 2022 تضمنت بالخصوص الإجراءات التالية:

الإجراء الأول: إعادة جدولة القروض المسندة وطرح فوائد التأخير، وتتم إعادة الجدولة على مدة 7 سنوات و3 أشهر إمهال،

الإجراء الثاني: التخلي عن توظيف فوائد تأخير على الديون المتخلدة بذمة الباعثين الممولين في إطار هذا البرنامج،

الإجراء الثالث: تمكين الباعثين من الحصول على قروض إستغلال في شكل أموال متداولة بسقف 10 أ د للقرض الواحد. وتسند هذه القروض على مدّة 5 سنوات منها 6 أشهر إمهال وبنسبة فائدة سنوية ب 5%.

• الإنجازات:

- عدد القروض: 167 قرض
- حجم القروض: 1,67م.د.

2-4 برنامج تمويل مشاريع صغرى في إطار منظومات اقتصادية وقروض موسمية فلاحية

تمّ خلال سنة 2022 مواصلة تمويل المشاريع الصغرى في إطار منظومات إقتصادية ورصد قروض موسمية فلاحية عن طريق البنك التونسي للتضامن في إطار الفصل 11 من قانون المالية لسنة 2017، وذلك بالشراكة مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والديوان الوطني للصناعات التقليدية.



Filières Agricoles
المنظومات الفلاحية



Crédit AGRI-SAISON
القروض الفلاحية الموسمية







www.bts.com.tn



www.bts.com.tn

وتتمثل أهم مكونات البرنامج في تمويل العناصر التالية:



القروض الموسمية
في القطاع
الفلاحي



منظومة
اقتصادية في
مجال المعلوماتية



منظومة
اقتصادية في
مجال العناية
بالبيئة



المنظومات
الإقتصادية في
قطاع
الصناعات
التقليدية



المنظومات
الإقتصادية في
القطاع
الفلاحي

وتقدّر الإعتمادات المحالة إلى البنك خلال سنة 2022 بمبلغ 9,5 م د، تتوزع بين

منظومات إقتصادية بمبلغ 7,6 م د وقروض موسمية فلاحية بمبلغ 1,9 م د.

• الإنجازات:

عدد القروض	حجم القروض* (م د)	كلفة الاستثمارات* (م د)
935	21,638	29,512
318	4,378	4,378
1253	26,016	33,890

* باعتبار توظيف الموارد المالية المتأتية من الاستخلاصات.



2-5 آلية دعم الأموال المتداولة في الصناعات التقليدية

كما تمّ خلال سنة 2022 مواصلة التصرّف في آلية دعم الأموال المتداولة في الصناعات التقليدية بالشراكة مع الديوان الوطني للصناعات التقليدية لإسناد قروض قصيرة المدى لتوفير الأموال المتداولة لفائدة الحرفيين.

• الإنجازات:

▪ عدد القروض: 2 511 قرض

▪ مبلغ القروض: 9,151 م.د

2-6 التسبقة على منح الإستثمار للمشاريع الفلاحية

كذلك تمّ في المجال الفلاحي خلال سنة 2022 مواصلة تنفيذ الإتفاقية الممضاة بين البنك التونسي للتضامن ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بتاريخ 12 مارس 2019 والمتعلقة بضبط

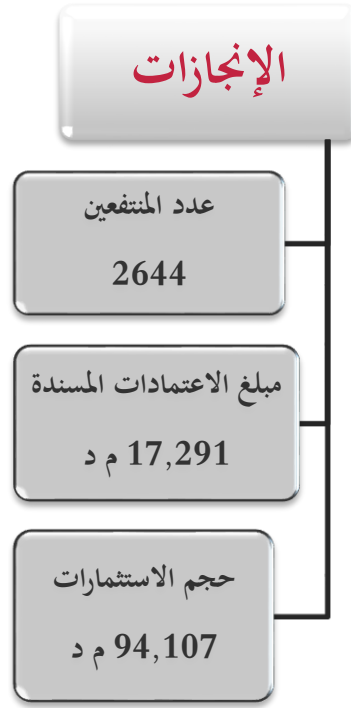
الإجراءات التطبيقية الواجب اتباعها لصرف الإمتيازات المالية للمشاريع الفلاحية الممولة من قبل البنك. وقد مكّنت هذه الإتفاقية من تفادي الإشكاليات المتعلقة بصرف المنح المالية والتسريع في إنجاز المشاريع الفلاحية المصادق على تمويلها.

• الإنجازات:

شهد عدد القروض المسندة في شكل تسبقات على المنح إرتفاعا خلال سنة 2022 حيث بلغ **291** قرضا مقابل **266** قرضا خلال سنة 2021 وكذلك حجم الإستثمارات إرتفع من **11,743** م د في موفى سنة 2021 إلى **13,059** م د في موفى سنة 2022.

2-7 آلية المساعدة على توفير التمويل الذاتي عن طريق برنامج "إعتماد الانطلاق"

تمّ خلال سنة 2022 مواصلة العمل بآلية اعتماد الانطلاق بالشراكة مع وزارة الإقتصاد والتخطيط لمساعدة الباعثين الصغار على توفير التمويل الذاتي للحاصلين على موافقات لبعث مشاريع صغرى من قبل البنك وتقدير مبالغ الإعتمادات المحالة إلى البنك بـ **7,2** م د وقد مكّنت هذه الإعتمادات إضافة إلى الموارد المتأتية من الإستخلاصات من تحقيق النتائج التالية:



8-2 تمويل مشاريع تربية الماعز الآلي بالشراكة مع مؤسسة « Tunisia Jobs »

يتمثل البرنامج في خط تمويل مشاريع لتربية الماعز الآلي بمنطقة واد الزان من معتمدية عين دراهم بالشراكة مع مؤسسة "Tunisia Jobs" وبدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "USAID". ويتدخل البرنامج من خلال تمويل مشاريع صغيرة لفائدة المنتفعين عن طريق هبة بقيمة 50% من كلفة التمويل بالإضافة إلى منح الإستثمار المسندة للقطاع الفلاحي وقرض على موارد البنك التونسي للتضامن.

• الإنجازات:

- عدد المشاريع: 54 مشروع
- كلفة المشاريع: 1,123 م.د

9-2 الإعداد لتنفيذ برامج تمويل خصوصية لدفع المبادرة الخاصة

* برنامج تمويل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

تم إبرام إتفاقية بين وزارة المالية ووزارة التشغيل والتكوين المهني والبنك التونسي للتضامن تتعلق بإحداث خط تمويل لفائدة مؤسسات الإقتصاد الإجتماعي والتضامني باعتماد قدره 30 م د يصرف على 3 سنوات (2022-2024) ضمن قانون المالية لسنة 2022 وتم تخصيص 10 م د بعنوان سنة 2022. ويهدف البرنامج إلى تمويل 200 مؤسسة تضامنية.

وتتمثل أهم الأشغال التحضيرية للتمويل التي تم القيام بها في هذا الإطار فيما يلي:

- تنظيم ورشات مع مجامع التنمية الفلاحية والشركات التعاونية للخدمات الفلاحية قصد الإنخراط في البرنامج،
- وضع منصة الكترونية خاصة بالبرنامج بالموقع الالكتروني للبنك مخصصة لتقديم مطالب قروض لتمويل مجامع في مجال التنمية الفلاحية والصناعات التقليدية (GDA) والشركات التعاونية للخدمات الفلاحية (SMSA).
- إعداد مطويات تعريفية بخط التمويل ووضعها على ذمة المعنيين بالبرنامج،
- إعداد نماذج من "مطالب القروض" و "دراسة فنية ومالية لتمويل مشروع" ووضعها على ذمة مؤسسات الإقتصاد الإجتماعي والتضامني الراغبة في التمويل بالإضافة إلى أدلة إجراءات خاصة بهذا الصنف من التمويل،

- دراسة دفعة أولى من مطالب القروض المحالة إلى البنك التونسي للتضامن وذلك بعد إجراء المحادثات الفردية مع المسؤولين عن هذه المؤسسات موزعة على كافة الولايات.

* أشغال تحضيرية لبرامج تمويل مشتركة مع وزارة التشغيل والتكوين المهني

تولى البنك خلال سنة 2022 التنسيق مع وزارة التشغيل والتكوين المهني قصد إعداد برامج

تمويل مشتركة من ذلك:

- تمويل مشاريع صغرى في إطار برنامج "مبادرون"،
- تمويل مشاريع صغرى في إطار قرض من الوكالة الفرنسية للتنمية "AFD"،
- تمويل مشاريع في إطار المسابقة الوطنية للمبادرة الخاصة "Machrou3ek"،
- إضافة إلى برنامج تمويل مشاريع في إطار برنامج "Agripreneur" بالشراكة مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والوكالة الألمانية للتعاون الدولي "GIZ".

3- تحليل المصادقات

تمّ تسجيل إرتفاع ملحوظ في عدد المصادقات وحجم كلفة الإستثمارات بالنسبة لقروض

الإستثمار المسندة خلال سنة 2022 (أي بدون اعتبار القروض المسندة في إطار جائحة "كورونا")

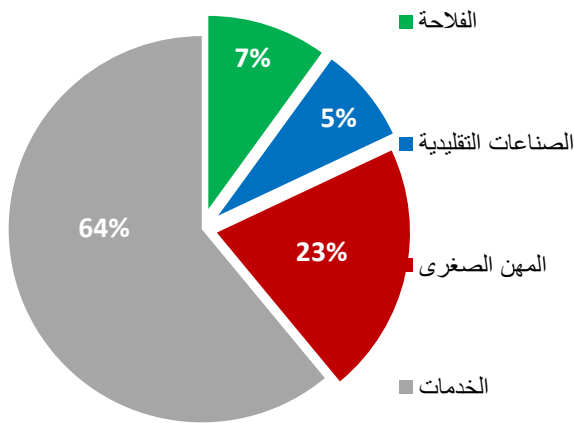
مقارنة بسنة 2021 على التوالي من 6663 قرض إلى 10376 قرض ومن 166,9 م د إلى

222,3 م د من كلفة الاستثمار، كما يبرزه الجدول التالي:

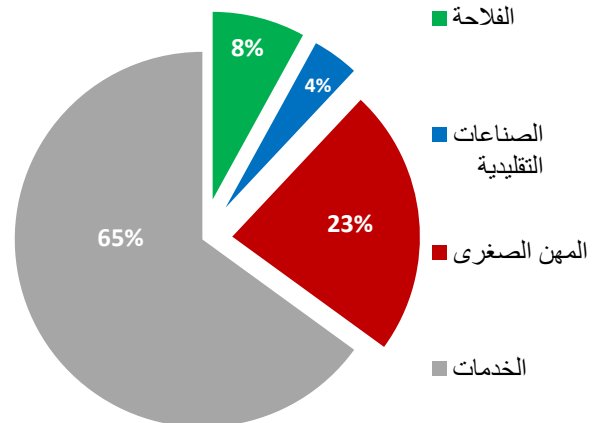
المصادقات خلال سنة 2022 بدون اعتبار قروض جائحة "كورونا"	المصادقات خلال سنة 2021 بدون اعتبار قروض جائحة "كورونا"	
10376	6663	عدد المصادقات
153,46	118,98	حجم القروض (م د)
222,35	166,94	كلفة الاستثمارات (م د)
16287	10498	مواطن الشغل المرتقبة

✓ التوزيع حسب القطاعات الاقتصادية

تقدر حصة قطاع الخدمات بـ **41%** من حيث عدد القروض و **64%** من حيث كلفة الإستثمارات يليها قطاع المهن الصغرى ثم قطاع الصناعات التقليدية في حين كانت حصة القطاع الفلاحي في حدود **7,4%** من حيث كلفة الإستثمار و **7,7%** من حيث عدد القروض.



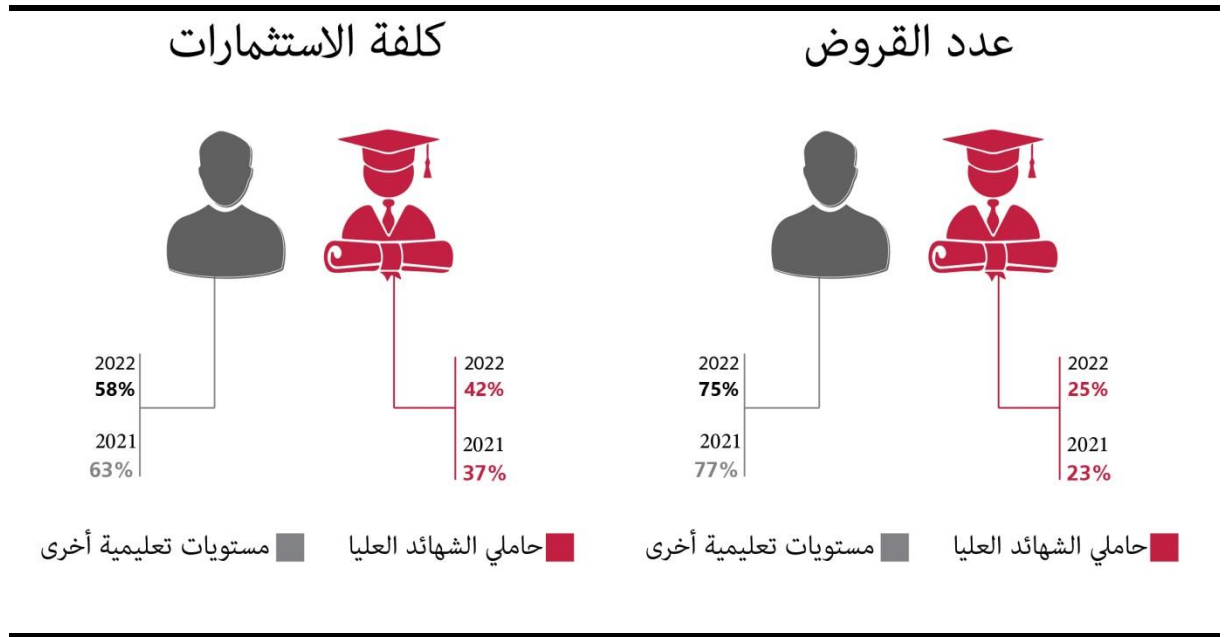
كلفة الاستثمار لسنة 2022



كلفة الاستثمار لسنة 2021

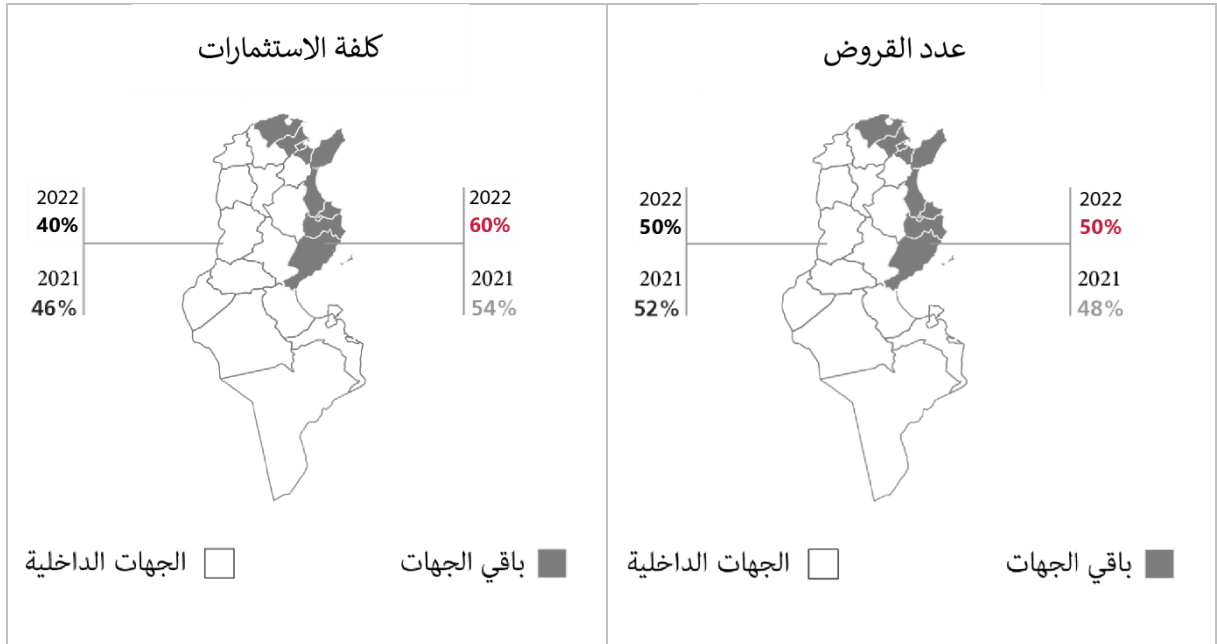
✓ التوزيع حسب المستوى التعليمي للباعثين

سجّل البنك خلال سنة 2022 تحسنا طفيفا في حصة حاملي الشهادات العليا من عدد القروض وذلك من 23% في موفى سنة 2021 إلى 25% خلال سنة 2022 وتحسنا ملحوظا في كلفة الإستثمارات لتبلغ 42% خلال سنة 2022 مقابل 37% خلال سنة 2021.



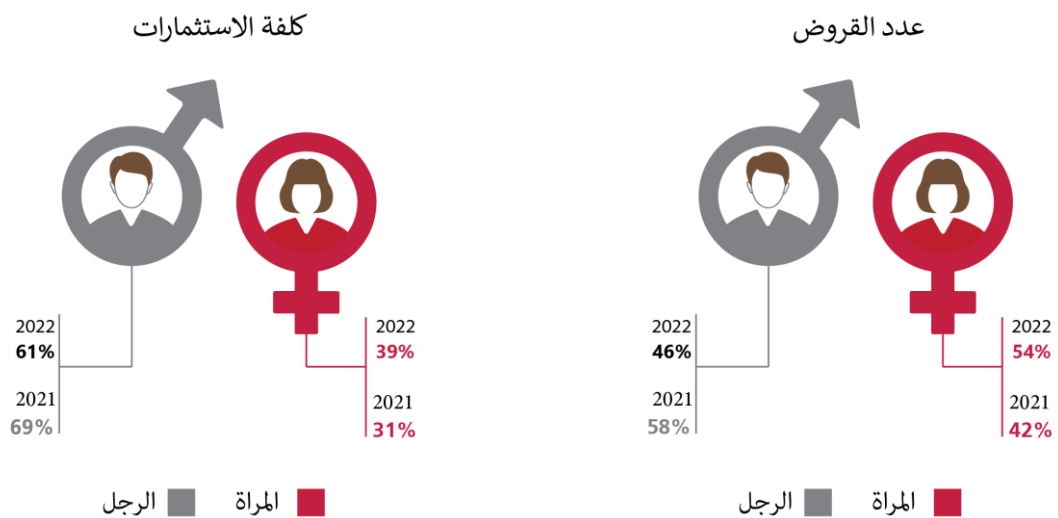
✓ التوزيع حسب الجهات

كما تبرز حصيلة الإنجازات تراجعاً طفيفاً في حصة الجهات الداخلية إلى حدود 50% من عدد القروض وفي حجم الإستثمارات إلى حدود 40% مقارنة بالنتائج المسجلة خلال سنة 2021 نتيجة تراجع القروض المسندة في إطار مجابهة جائحة "كورونا" والتي حظيت من خلالها الجهات الداخلية بتميز إيجابي في نظام الحصص بين الولايات.



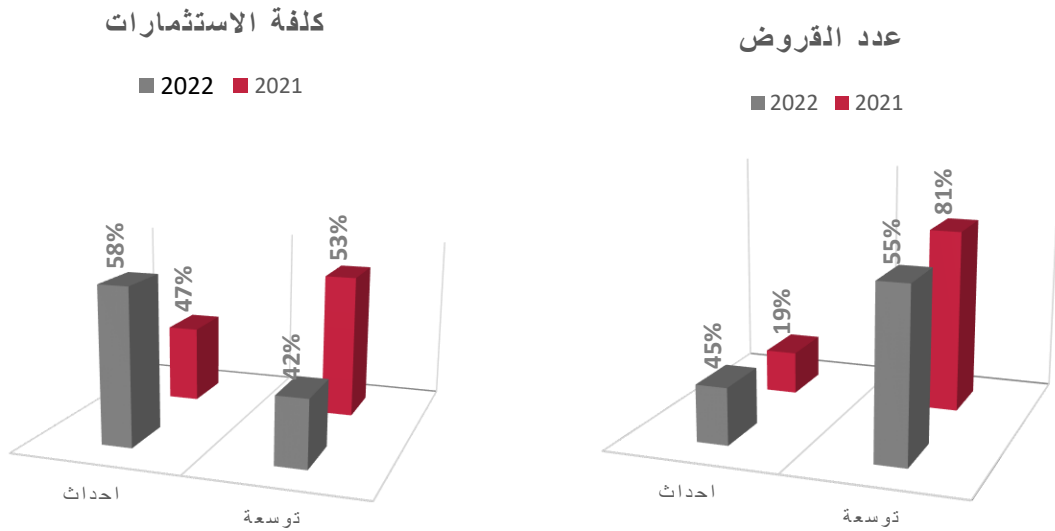
✓ التوزيع حسب النوع الاجتماعي

يتبين من خلال تحليل المصادقات تحسنا ملحوظا في حصة المرأة من عدد القروض من 42% خلال 2021 إلى 54% خلال سنة 2022 وفي حجم الإستثمارات من 31% خلال سنة 2021 إلى 39% خلال سنة 2022، ويعود هذا التحسن بالأساس إلى الإنطلاق في تنفيذ برنامج جديد لدفع ريادة الأعمال النسائية "رائدات".



✓ التوزيع حسب نوعية المشروع

سجلت حصة مشاريع الإحداث إرتفاعا ملحوظا من 19% إلى 45% من عدد المصادقات وكذلك في كلفة الاستثمارات من 47% إلى 58% خلال سنة 2022 مقارنة بسنة 2021، ويعود هذا التحسن أساسا إلى استعادة نسق قروض الإستثمار وتركيز البنك جهوده خلال سنة 2022 على قروض الإستثمار ودفع المبادرة الذاتية بعد التراجع الذي شهدته خلال فترة "الكورونا".



4- إنجاز المشاريع الصغرى

بلغت جملة الدفعات بعنوان تمويل المشاريع الصغرى خلال سنة 2022 ما قدره 174,3 م د

كما قام البنك في هذا الإطار بخلاص 5308 عملية تزود لفائدة باعثن ممولين بمبلغ جملي

ناهنز 116,441 م د، موزعة كما يلي:

4784

عملية تزود لاقتناء
تجهيزات

تجهيزات - معدات - مواشى



بقيمة

86 م.د

524

عملية تزود لاقتناء
وسائل نقل

سيارات - شاحنات - جرارات



بقيمة

30,5 م.د

كما تولى البنك القيام بـ 11877 عملية تحويل لمبالغ مالية قدرها 57,9 م د مباشرة لفائدة

المنتفعين بالقروض بعنوان أموال متداولة وتهيئة محلات.

II- منظومة القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات

1- حصيلة الإنجازات

بلغ عدد القروض الصغيرة المسندة عن طريق 200 جمعية تنموية خلال سنة 2022 ما قدره

41402 قرضا بمبلغ يقدر بـ 95,187 م د مقابل 40901 قرض بمبلغ 89,2 م د خلال سنة

2021 أي بزيادة تقدر بحوالي 1,3% من عدد القروض و 6,7% من حجم القروض.

كما ساهمت جمعيات القروض الصغيرة خلال سنة 2022 في تمويل عديد البرامج الخصوصية إلى

جانب البرنامج السنوي العادي وذلك على النحو التالي:

مبلغ القروض المسندة (م.د)	عدد القروض المسندة	البرامج
66,276	31814	البرنامج السنوي العادي
28,911	9588	البرامج الخصوصية
15,55	6141	برنامج المنظومات الاقتصادية
3,725	1083	برنامج الخضروات
2,956	897	البرنامج الإضافي للزراعات الكبرى
3,175	814	برنامج الزراعات الكبرى الفصل 11 من قانون المالية 2017
1,975	245	برنامج القروض التي تفوق مبالغها 5 آلاف دينار
1,53	408	برامج مختلفة (الخضروات بسد نهبانة ، المبادرة الخاصة بولاية تونس، BAC DIGITAL ،بيني حسان)
95,187	41 402	المجموع

2- أهم برامج التمويل خلال سنة 2022

✓ مواصلة تنفيذ برنامج تمويل مشاريع صغيرة في إطار منظومات إقتصادية وقروض

موسمية فلاحية

❖ المنظومات الإقتصادية

تمّ خلال سنة 2022 إسناد 6141 قرضا عن طريق 200 جمعية بمبلغ جملي يقدر

بـ 15,55 م د موزعة بين قطاع الفلاحة والصناعات التقليدية كما يلي:

المنظومات	العدد	القروض (م.د)	النسبة % (من المبلغ)
المنظومات الفلاحية	4836	12,159	78,2
منظومات الصناعات التقليدية	1305	3,391	21,8
المجموع	6141	15,55	100



• المنظومات الفلاحية

حظي القطاع الفلاحي بالجزء الهام من تدخلات جمعيات القروض الصغيرة في إنجاز برنامج المنظومات

الإقتصادية حيث تمّ إسناد 4836 قرضا بمبلغ جملي قدر بـ 12,159 م د .

وتتوزع المنظومات الفلاحية كالتالي:

مبلغ القروض		عدد القروض		
النسبة (%)	المبلغ (م.د)	النسبة (%)	العدد	
73,3	8,913	73,8	3570	تربية الحيوانات الصغرى
2,0	0,249	1,8	89	البيوت المكيفة
5,2	0,620	5,6	272	تثمين المنتوجات الغابية
3,7	0,453	3,4	163	الأشجار المثمرة
7,2	0,935	7,5	362	العناية بالزياتين
7,7	0,889	7,1	346	خدمات في القطاع الفلاحي
0,9	0,1	0,8	34	الصيد البحري
100	12,159	100	4 836	المجموع

• المنظومات في مجال الصناعات التقليدية

شهد قطاع الصناعات التقليدية إسناد **1305** قرضا بقيمة جمالية تقدر بـ **3,391** م د تتوزع

على النحو التالي:

حجم القروض		عدد القروض		
النسبة (%)	الحجم (م د)	النسبة (%)	العدد	
57,2	1,939	58,0	757	الزراي والمفروشات
42,8	1,452	41,0	548	خدمات في قطاع الصناعات التقليدية
100	3,391	100	1305	المجموع

❖ القروض الموسمية الفلاحية

تم إسناد 1897 قرضا بمبلغ جملي في حدود 6,9 م د، وتتوزع هذه القروض حسب الأنشطة

الفلاحية كما يلي:

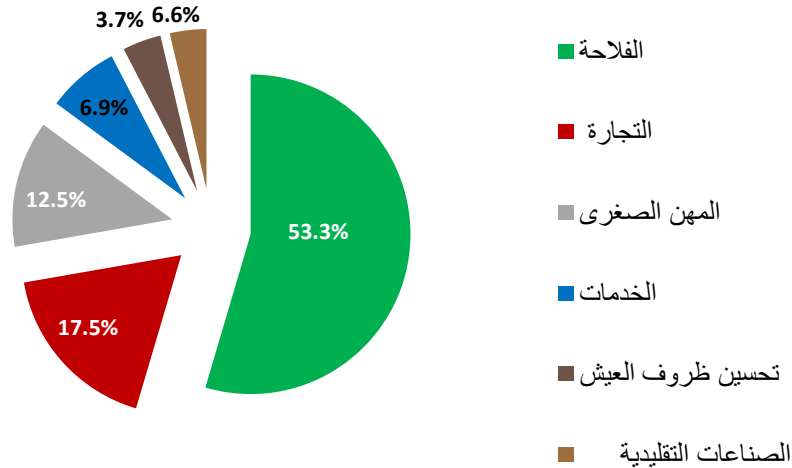
حجم القروض		عدد القروض		
النسبة (%)	الحجم (م.د)	النسبة (%)	العدد	
46	3,175	42,9	814	الزراعات الكبرى
54	3,725	57,1	1083	زراعة الخضراوات
100	6,900	100	1897	المجموع

3 - توزيع القروض الصغيرة

✓ حسب القطاعات

تقدر حصة القطاع الفلاحي بـ 53,3% من القروض الصغيرة المسندة خلال سنة 2022 يليه قطاع التجارة بـ 17,5% وقطاع المهن الصغرى بـ 12,5% في حين شهدت حصة قروض تحسين ظروف العيش إستقرارا مقارنة بسنة 2021 بنسبة 3,7% .

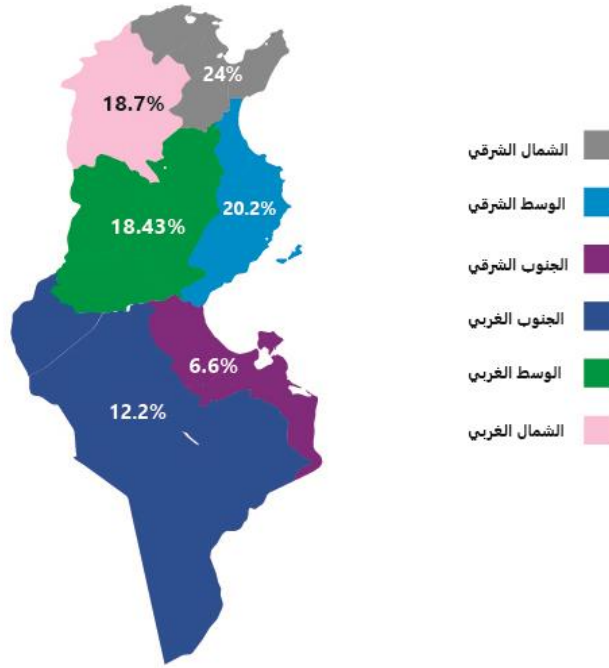
الحصة من مبلغ القروض



✓ حسب الجهات

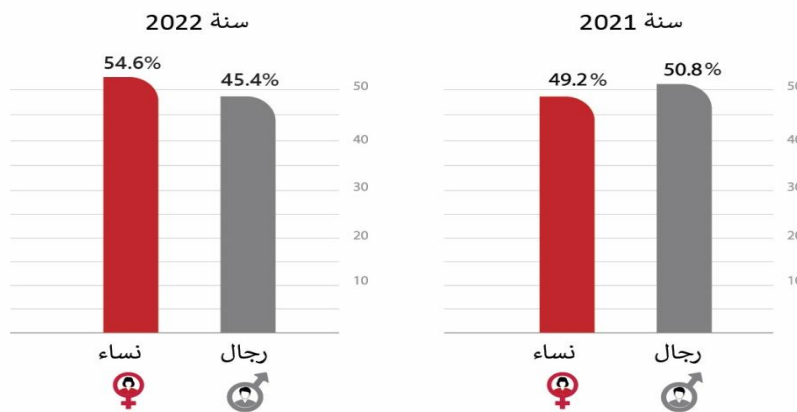
تقدّر حصّة الجهات الداخلية بـ **50%** من القروض الصغيرة المسندة خلال سنة 2022 مقابل **57%** خلال سنة 2021.

الحصّة من مبلغ القروض



✓ حسب النوع الاجتماعي

تمّ تسجيل تحسّنا ملحوظا في حصّة المرأة خلال سنة 2022 حيث انتفعت بنسبة **54,6%** من إجمالي القروض مقابل **49,2%** خلال سنة 2021.



4- برنامج إعادة الهيكلة

تتمثل أهم الأشغال المنجزة على مستوى إعادة هيكلة جمعيات القروض الصغيرة فيما يلي:

- تكوين 12 جمعية جهوية للتمويل الصغير بولايات أقاليم تونس الكبرى والشمال الغربي والوسط الشرقي،
- إعداد ملفات الحصول على التراخيص لفائدة 12 جمعية جهوية للتمويل الصغير بالولايات المذكورة وإحالتها إلى سلطة رقابة التمويل الصغير،
- أما بالنسبة للقسط الثاني والمتضمن لأقاليم الشمال الشرقي والوسط الغربي والجنوب الشرقي والجنوب الغربي فإن طلب العروض لم يكن مثمرا للمرة الرابعة على التوالي ويتشمل التوجه في مراجعة بعض فصول كراسات الشروط،
- بصدد إجراء طلب عروض لإعداد دليل إجراءات خاص بالتصرف في برامج التمويل الصغير للجمعيات الجهوية للتمويل الصغير،
- بصدد إجراء طلب عروض لإعداد كراس شروط لتركيز منظومة معلوماتية خاصة بالجمعيات الجهوية للتمويل الصغير.

III- الصيرفة الإسلامية

واصل البنك خلال سنة 2022 تمويل المشاريع بمنتجات الصيرفة الإسلامية بصيغتي المرابحة والإجارة وقد تمكّن من إسناد 626 تمويلا بكلفة إستثمارات قدرها 36,237 م د. وتتوزع هذه التمويلات كما يلي:

عدد مواطن الشغل المرتقبة	كلفة الإستثمارات (م د)	العدد	
201	6,630	98	المرابحة
757	29,607	522	الإجارة
958	36,237	620	المجموع



وتتمثّل التمويلات الممنوحة بصيغة المرابحة في إقتناء تجهيزات ووسائل الإنتاج والمواد الأولية للمشاريع الصغرى في مختلف المجالات الإقتصادية بصيغة المرابحة.

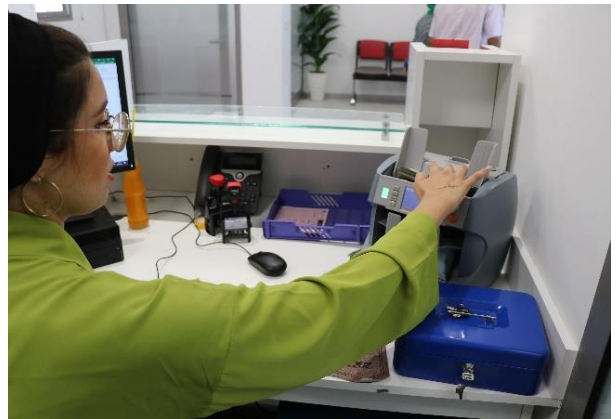
وتركزت التمويلات الممنوحة بمنتج الإجارة في إقتناء وسائل النقل بمختلف أصنافها إضافة إلى بعض التمويلات الموجهة لدعم قطاعات الإنتاج كالنقل المبرد للأسماك واللحوم وغيرها.

-IV نشاط الإستغلال البنكي

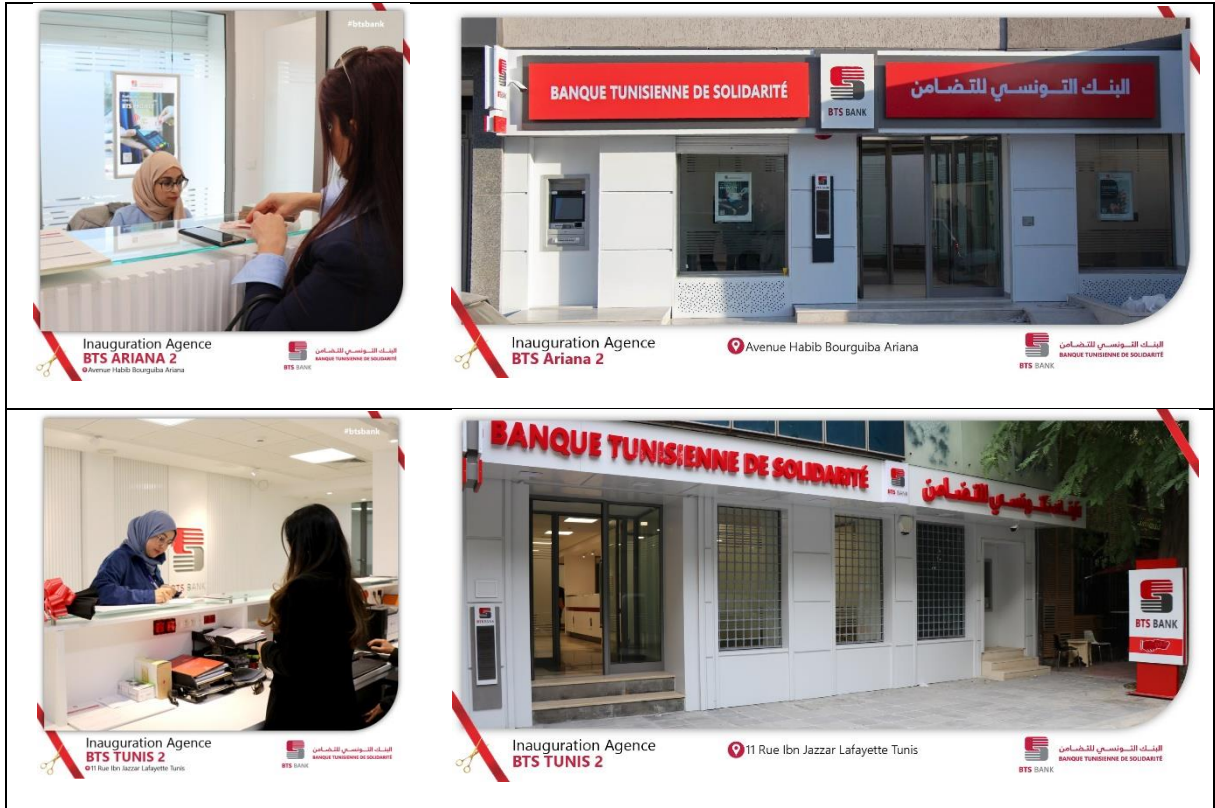
1- برنامج تحويل فروع البنك إلى فروع تجارية

✓ الاشغال التحضيرية لنشاط الإستغلال البنكي

- الحصول على الرموز البنكية لكافة فروع البنك من البنك المركزي التونسي بناء على ملفات فردية لكل فرع حسب المقتضيات والشروط المعمول بها،
- تهيئة جميع الفروع وفق الشروط المحددة من قبل البنك المركزي التونسي،
- تزويد جميع الفروع بعدادات الأوراق النقدية وبصناديق الخزينة والخزانات المصفحة،



- تعزيز منظومة الحماية والمراقبة بالفيديو بجميع الفروع،
- وضع تطبيق الإستغلال البنكي على مستوى المنظومة المعلوماتية (Unibank) على ذمة كافة الفروع ودخولها حيز العمل،
- تعيين مكلف بالنشاط التجاري بكل فرع تمّ إنتدابهم وتكوينهم في الغرض،
- إنجاز دورات تكوينية لجميع موظفي البنك في مجال النشاط التجاري البنكي بالتركيز أساسا على وسائل الدفع والتقنيات البنكية وقروض التصرف والنقديات،
- إحداث هيكل بالمصالح المركزية للبنك يشرف على النشاط التجاري بكافة الفروع،
- إصدار عديد المذكرات التنظيمية تتعلق بنشاط الاستغلال البنكي،
- تعزيز شبكة الفروع بفرعين جديدين بولايي تونس وأريانة.



✓ الأشغال التحضيرية لنشاط النقديات

- تهيئة الفضاءات اللازمة والتي تتوفر على معايير السلامة وفق الشروط المحددة من قبل البنك المركزي التونسي بجميع الفروع،
- إقتناء 29 موزع آلي للأوراق النقدية،
- تركيز 13 موزع آلي للأوراق النقدية خلال سنة 2022 ومن المؤمل الإنتهاء من تركيز 16 موزع آلي في موفى الثلاثي الأول من سنة 2023،
- برمجة تركيز موزع آلي للأوراق النقدية بباقي الفروع بداية من شهر جانفي 2023،
- إمضاء عقد خدمات مع شركة IBS تتولى بمقتضاه التصرف في الموزعات الآلية للأوراق النقدية من خلال عمليات الشحن والتفريغ والنقل وكذلك التكفل بحل الإشكالات...،
- إمضاء عقد خدمات وإحاطة مع شركة نقديات تونس،
- تصميم وإصدار 3 أصناف من البطاقات البنكية:

- 15 ألف بطاقة Visa PROJECT
- 20 ألف بطاقة My BTS (prépayée)
- 15 ألف بطاقة Visa EXCELLENCE



- إحداث وحدة بالمصالح المركزية للبنك للتنسيق بين شركة IBS والفروع في عمليات الشحن والتفريغ للموزعات الالية ومتابعة الرصيد،
- إبرام عقد مع شركة VISA للبطاقات البنكية،
- إمضاء عقد استشهار بين البنك الوطني الفلاحي و VISA لرعاية البنك التونسي للتضامن كعضو أساسي،
- إعداد الوثائق التعاقدية للحصول على البطاقات البنكية،
- تطوير منتج النقديات على مستوى المنظومة المعلوماتية UNIBANK ،
- إعداد دليل إجراءات التصرف في منتج النقديات،
- إصدار مذكرات تنظيمية تتعلق بالنقديات.

2- حصيلة نشاط الإستغلال البنكي

- فتح 3020 حساب بنكي،
- تحصيل ودائع حرفاء بقيمة 16,7 م د،
- توزيع 3002 بطاقة بنكية VISA PROJECT
- تسجيل 36407 عملية سحب أموال بمبلغ خام قدره 6,142 م د منها 44%
- بواسطة بطاقات بنكية لبنوك أخرى محققا بذلك عمولة بقيمة 25,6 أ د رغم قصر مدة تركيز الموزعات الالية للأوراق النقدية،
- تسجيل مداخيل بقيمة 77,867 أ د، من نشاط النقديات،
- تسجيل 8140 عملية إصدار عن طريق TPE،
- أما بالنسبة للفرع المركزي فقد أسند خلال سنة 2022 قروض تصرف في شكل ضمان بنكي وتسبقة على خلاص فواتير المزودين وخصوم تجارية موزعة على النحو التالي:

العمولة (أ.د.)	المبلغ (أ.د.)	العدد	
11	268	28	ضمان بنكي
92	8 183	274	تسبقة على الفواتير
2	211	15	خصم تجاري (escompte commercial)
105	8 662	317	المجموع

الجزء الثاني

الاستخلاصات



I. إستخلاصات قروض المشاريع الصغرى

تقدر المبالغ المستخلصة من قبل البنك خلال سنة 2022

بـ 145,919 م د مقابل 129,601 م د خلال سنة 2021

أي بزيادة قدرها 12,6%.

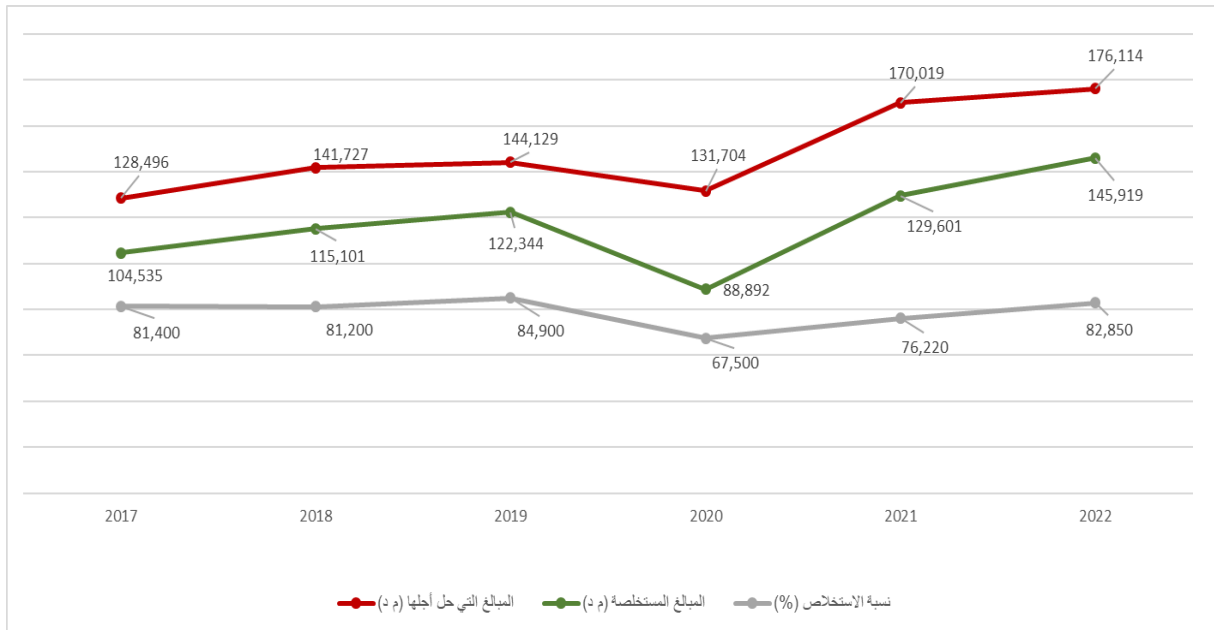
وتقدر نسبة الاستخلاص لسنة 2022 بـ 82,85% (المبالغ التي حلّ أجلها حوالي 176,11 م د)

مقابل 76,22% خلال سنة 2021 أي بزيادة ناهزت 6,6%.

كما تطورت النسبة العامة للاستخلاص من 72,2% في موفى سنة 2021 إلى 73,4% في موفى

سنة 2022.

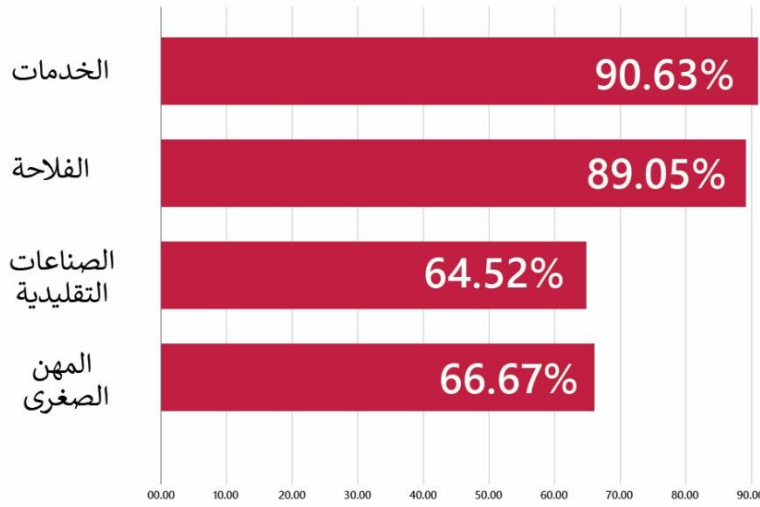
ويتبين من خلال تحليل نتائج الإستخلاصات إستعادة نسقتها التصاعدي بعد جائحة "كورونا".



1- تحليل نتائج الإستخلاص

✓ حسب القطاعات الاقتصادية

تقدّر نسبة الاستخلاص المسجلة على مستوى قطاع الخدمات بحوالي **90,6%** خلال سنة 2022، وهي أفضل نسبة إستخلاص بينما لا تتجاوز هذه النسبة **64,5%** بالنسبة لقطاع الصناعات التقليدية.

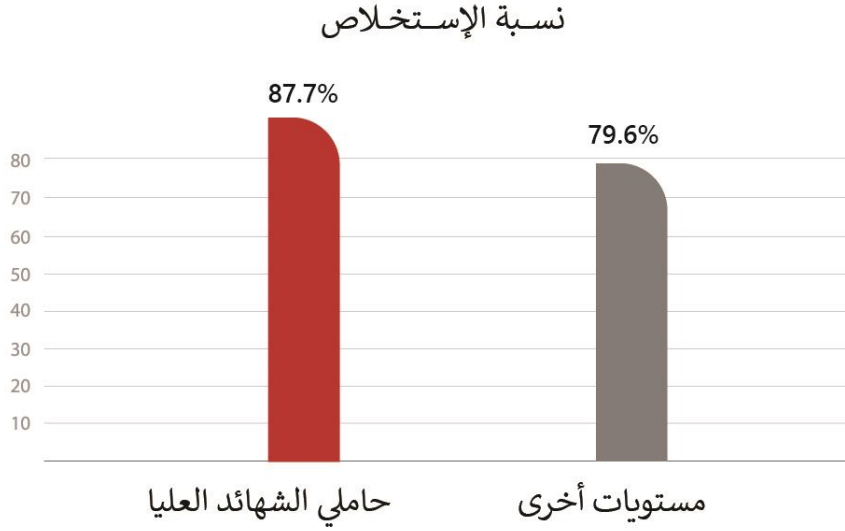


✓ حسب الجهات

سجلت الفروع المتواجدة بصفاقس (1 و2) وبنزرت والمهدية أحسن نسب إستخلاص حيث تراوحت بين **92%** و**115%** في حين لاتزال بعض الفروع المتواجدة بالقصرين وقفصة وسيدي بوزيد والكاف تواجه صعوبات في تحصيل الاستخلاصات حيث تراوحت نسبة الاستخلاص بين **64%** و**72%**.

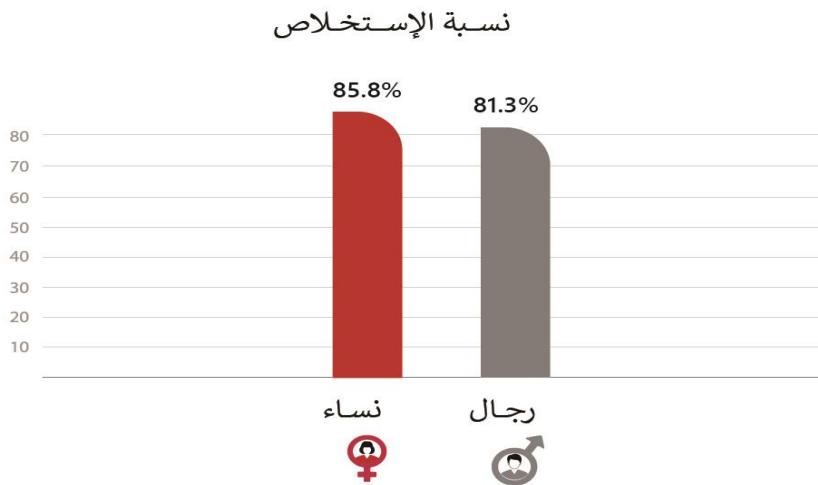
✓ حسب المستوى التعليمي

تمّ تسجيل نسبة إستخلاص لحاملي الشهادات العليا بـ **87,7%** خلال سنة 2022 مقابل **79,6%** لباقي المستويات التعليمية.



✓ حسب النوع الاجتماعي

سجلت المرأة نسبة إستخلاص خلال سنة 2022 في حدود **85,8%** مقابل **81,3%** بالنسبة للرجل كما يبرز ذلك الرسم البياني التالي:



2- آليات المساعدة على الاستخلاص

يشهد البنك تطورا على مستوى نتائج الإستخلاص بفضل الإجراءات والآليات التي إعتدها في

هذا المجال ومن بينها:

- التعاقد مع "الشركة العامة للإستخلاص" قصد الإتصال بالحرفاء أصحاب المشاريع ذات الصبغة الموسمية (سبتمبر - أكتوبر) وحثهم على خلاص ديونهم،
- إرسال بريقيات عبر منظومة WEB-Télégramme بصفة شهرية شملت الحرفاء الممولين عن طريق الإجارة،
- إرسال إشعارات بريدية وإرساليات قصيرة للحرفاء قصد حثهم على خلاص ديونهم وتسوية وضعياتهم المالية تجاه البنك.
- إستغلال منظومة النزاعات المندمجة مع المنظومة المعلوماتية للبنك والتي مكنت من متابعة:
 - التسويات الرضائية المبرمة مع الحرفاء
 - آجال إحالة المتلدين في الخلاص إلى النزاعات
 - الملفات الموكولة إلى المحامين وعدول التنفيذ
 - آجال مختلف مراحل التقاضي والتنفيذ
- إعادة جدولة الديون المتخلد بدمه الحرفاء المنتفعين ببرنامج "جيل جديد من الباعثين" وبرنامج "دعم رياض الأطفال والمحاضن والمحاضن المدرسية خلال فترة الكورونا"،

- إجتماعات لجنة الإستخلاص والتي يتمّ من خلالها متابعة مآل الملفات التي في طور النزاعات والعمل على الإسراع في تنفيذ الأحكام الصادرة ضد المتلدين في الخلاص من خلال التنفيذ على الممتلكات الخاصة للحرفاء وخارج مكونات المشروع.

3- التعويض عن القروض غير القابلة للاسترجاع

تمّ خلال سنة 2022 التعويض لـ **981** قرض بمبلغ جملي من حيث أصل الدين في حدود **5,533** م د و **226** أ د إسترجاع مصاريف التقاضي مقابل التعويض لـ **667** قرض خلال سنة 2021 بمبلغ جملي من حيث أصل الدين قدره **3,517** م د و **147** أ د إسترجاع مصاريف التقاضي.

وبذلك فقد بلغ العدد الجملي للقروض غير القابلة للاسترجاع التي تمّ تعويضها **4828** قرضا بمبلغ جملي قدره **24,082** م د منه **952,87** أ د استرجاع مصاريف التتبعات القانونية.

II. إستخلاصات منظومة القروض الصغيرة

1- حصيلة الاستخلاصات

شهدت إستخلاصات جمعيات القروض الصغيرة تطورا طفيفا في حجم المبالغ المستخلصة من 87,5 م د خلال سنة 2021 إلى 88,5 م د خلال سنة 2022.

هذا وقد إعتمد البنك المرونة في شروط صرف اعتمادات برنامج سنة 2022 بالنسبة للجمعيات التي لم تتوفر فيها نسب الاستخلاص الدنيا المطلوبة (80%) باعتبار جائحة "كورونا" والظروف الاستثنائية التي تشهدها الجهات مع العمل على متابعتها حالة بحالة وبصفة دورية عبر عقد جلسات عمل مع الهيئات المديرة للجمعيات المعنية لحثهم على الترفع من نسب الاستخلاص ومتابعة ملفات المتلدين المحالة إلى النزاعات.

وتتوزع نسب إستخلاص الجمعيات على النحو التالي:

عدد الجمعيات الناشطة	نسبة الاستخلاص
29	< 95%
58	95%-90%
81	90%-80%
42	80%-70%
200	المجموع

وتقدر النسبة العامة للإستخلاص بالنسبة للقروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات في موفى سنة

2022 بـ 87,8% مقابل 87,1% في موفى سنة 2021.

2- نزاعات جمعيات القروض الصغيرة

في إطار متابعة نشاط الجمعيات وبناء على تقارير المهمات الرقابية التي يقوم بها البنك والتي تبرز وجود تجاوزات أو سوء تصرف في بعض الجمعيات، يتولى البنك إحالة ملفاتها إلى التتبعات القضائية. كما تمّ إحالة ملفات الجمعيات المتوقفة عن النشاط ولم تقم بتسوية وضعية الملفات التي على ذمتها مع البنك إلى التتبعات القضائية.

كما بلغ عدد جمعيات القروض الصغيرة المحالة إلى القضاء والتي لم يتمّ البت فيها نهائيا 80 جمعية في موفى سنة 2022.

وفي إطار متابعة مآل هذه القضايا تمّ إحداث لجنة "نزاعات القروض الصغيرة" ومن بين مهامها:

- متابعة مآل وطور القضايا المنشورة ضد الجمعيات
- معالجة الإشكاليات التي تعيق البت في القضايا المنشورة وطول إجراءات التقاضي.

الجزء الثالث

الأنشطة المساندة



أ- التنظيم والنظام المعلوماتي

- تمّ خلال سنة 2022 إنجاز مهمتي تدقيق لنظام السلامة المعلوماتية من قبل مكتبين مختصين.
- إضافة تطبيق الإستغلال البنكي على مستوى المنظومة المعلوماتية (Unibank) لقائمة التطبيقات الخاصة بالفروع الجهوية.
- كما واصل البنك تنفيذ المخطط المديرى للإعلامية خلال سنة 2022 من خلال:
 - حفظ نسخة من المنظومة البنكية Unibank (تطبيقات وبيانات) بموقع خارجي عن بعد،
 - تركيز منظومة (ITIL Help Desk) لإدارة ومتابعة الحوادث المعلوماتية وطلبات الخدمة والتواصل مع مستخدمي الأنظمة المعلوماتية للبنك.
 - توسيع طاقة المنظومة الحالية (Système Blade) وتطويرها،
 - مواصلة تنفيذ برنامج تعزيز سلامة النظام المعلوماتي للبنك على ضوء توصيات مهمة التدقيق في السلامة المعلوماتية،
 - تركيز منظومة للتواصل عن بعد يتم إعتماؤها في التواصل بين المصالح المركزية والفروع الجهوية،
- تغيير الشبكة الهاتفية للفروع بنظام «IP Téléphonie» على غرار الشبكة المتوفرة بالمقر الاجتماعي،

- إقتناء آلات ماسحة وآلات طباعة،
- إعداد مخطط توجيهي لإستراتيجية رقمنة البنك.

II- التهيئة والتجهيز

- تهيئة فروع سيدي بوزيد وبنزرت وأريانة 2 وتونس 2،
- تهيئة الفروع لتركيز المكان المخصص لقابض الخزينة وقاعة الخزنة المصفحة وتهيئة الفضاءات الخارجية بالفروع لتركيز الموزعات الالية للأوراق النقدية،
- تعزيز نظام الحماية في جميع الفروع من خلال تحديث أنظمة الإنذار وأنظمة المراقبة بالفيديو وأقفال الدخول وأقفال الأبواب الثانوية...،
- تهيئة بهو المقر الاجتماعي للبنك (الاستقبال والحديقة الداخلية...)،
- تهيئة موقف السيارات بالطابق السفلي للبنك،
- تغيير نظام التهوية بالمقر الاجتماعي وبجميع الفروع،
- إقتناء 29 موزع الي للأوراق النقدية وتركيز 13 منها خلال سنة 2022،
- إقتناء 10 سيارات وظيفية.

III- الإنتدابات والتكوين

عقدت لجنة التعيينات والتأجير خلال سنة 2022، عدة إجتماعات لمتابعة سير مناظرتين تمّ الإعلان

عنهما:

تتعلق المناظرة الأولى بانتداب 24 إطار موزعين بين 20 عون نافذة متعدد الاختصاصات و4 متصرفين، أما المناظرة الثانية فتتعلق بانتداب 5 سواق.

وقد تمّ إنتداب خلال سنة 2022 عدد 4 متصرفين و21 عون نافذة متعدد الاختصاصات و5 سواق.

كما تميّزت سنة 2022 بدفع خاص في مجال تكوين وتنمية الموارد البشرية للبنك، تزامنا مع إنطلاق البنك في نشاط الاستغلال البنكي.

حيث تمّ تنظيم دورات تكوينية داخل المؤسسة في إطار الاتفاقية المبرمة بين البنك وأكاديمية البنوك والمالية التابعة للجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية في المجال البنكي (التقنيات البنكية، العلاقة مع الحرفاء، جودة الخدمات البنكية...)

وقد خصصت الدورات التكوينية في مرحلة أولى لفائدة المنتدبين الجدد المكلفين بالجانب التجاري بالفروع ثمّ تمّ تعميمها لفائدة جميع موظفي البنك حيث استفاد منها حوالي 210 موظفا (83% من الموظفين).

كما حرص البنك على تمكين إطاراته وأعوانه من الإستفادة من العديد الدورات التكوينية في مجالات أخرى ذات الصلة بنشاطه (الإعلامية، اللغة الإنجليزية، المحاسبة، الجباية البنكية، قانون المالية، التدقيق الداخلي، السلامة المعلوماتية، إدارة المخاطر، تقنيات الخلاص الالكتروني...).

أما بالنسبة للمتربصين (التكوين الأساسي)، فقد استقبل البنك **112** متربصا بالمقر الاجتماعي والفروع الجهوية وقد تم تأطير العديد منهم في مختلف المجالات ذات الصلة بنشاط البنك (المبادرة الخاصة وتمويل المؤسسات الصغرى، التمويل الأصغر، الصيرفة الإسلامية، إدارة المخاطر...).

IV- الإعلام والإشهار

- المشاركة في صالون "ريادة" المختص في بعث المؤسسات والمشاريع الصغرى والمتوسطة،
- تنظيم "اليوم الجهوي لدفع المبادرة الخاصة بولاية تونس" بمدينة الثقافة وتوزيع 200 مصادقة على التمويل،
- إطلاق العدد الأول من مجلّة "BTS NEWS" خلال شهر جوان 2022،
- مشاركة البنك في فعاليات الصالون الدولي للإستثمار الفلاحي والتكنولوجيا « SIAT ».

V- الموازنة الاجتماعية

1- الموارد البشرية

بلغ عدد موظفي البنك **309** موظفا في موفى ديسمبر 2022 مقابل **282** في موفى سنة 2021.

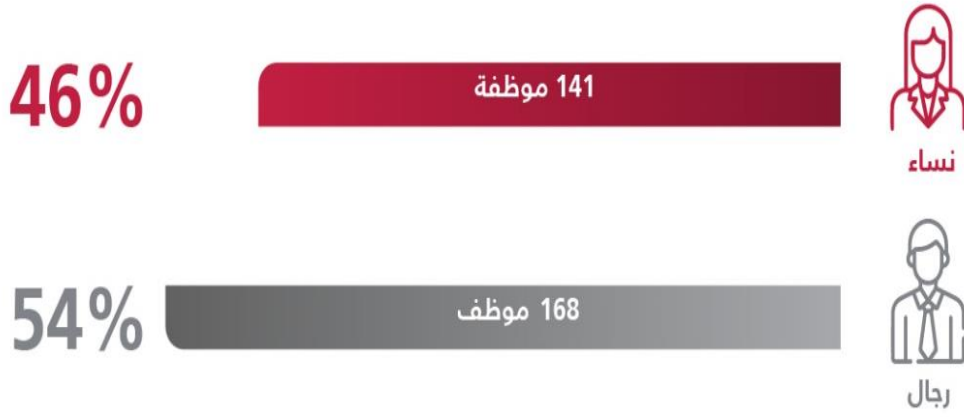
❖ توزيع الموظفين

✓ حسب الصنف:

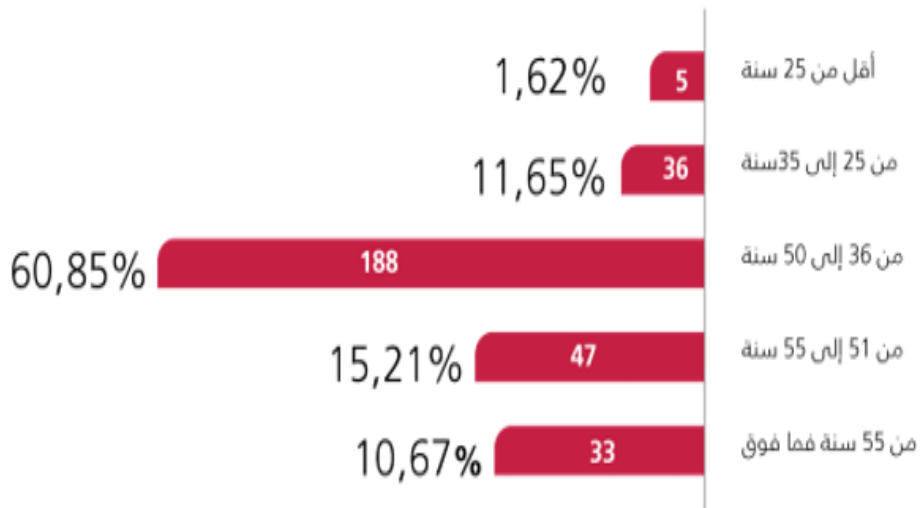
النسبة (%)	العدد	
52,8	163	إطارات وإطارات عليا
28,8	89	أعوان التسيير
18,4	57	أعوان التنفيذ
100	309	المجموع

وتقدر نسبة التأطير بحوالي **81,5%**.

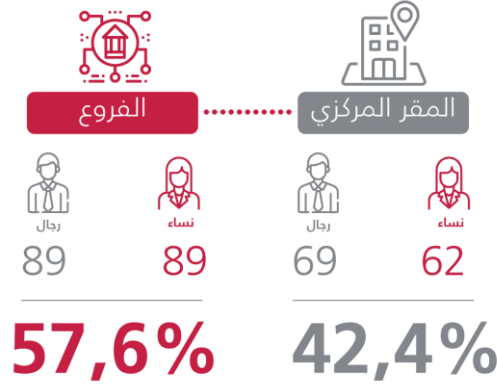
✓ حسب النوع الاجتماعي



✓ حسب الأعمار



✓ حسب مكان العمل



يتواجد قرابة **58%** من الموظفين بالفروع الجهوية لدعم نشاط البنك المتميز بالعمل الميداني والتدخل عن قرب.

2- الصندوق الاجتماعي

يتولى البنك التصرف في الصندوق الاجتماعي حسب الإتفاقية المصادق عليها من قبل الجمعية المهنية للبنوك وذلك من خلال إسناد قروض لا غير لفائدة الموظفين بنسبة فائدة تفضيلية، ويتم إسناد هذه القروض أساسا لإقتناء قطعة أرض أو بناء أو شراء مسكن أو قروض لأغراض إجتماعية طبقا للإتفاقية المشتركة لقطاع البنوك والمؤسسات المالية.

وقد تمّت المصادقة على نظام التصرف في موارد الصندوق من قبل مجلس الإدارة في دورته رقم 51 بتاريخ 30 ديسمبر 2009، ويتم البت في الملفات للانتفاع بتدخلات الصندوق عن طريق اللجنة الاستشارية للمؤسسة.

وتولّى الصندوق خلال سنة 2022، إسناد 29 قرضا بمبلغ جملي يناهز 657 أ.د.